

Distr.: General
24 August 2022
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 13 حزيران/يونيه 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة ماغواير (غرينادا)
لاحقاً: السيدة فرنانديز بالاسيوس (نائبة الرئيسة) (كوبا)
لاحقاً: السيدة ماغواير (غرينادا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة الصحراء الغربية (تابع)

مسألة ساموا الأمريكية

مسألة أنغويلا

مسألة برمودا

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

مسألة جزر فرجن البريطانية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة جزر كايمان

مسألة بولينيزيا الفرنسية

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وينبغي أن تُعرض في مذكرة، وأن تُدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-09141 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 15:20.

إقرار جدول الأعمال

1 - أُقرّ جدول الأعمال.

2 - **الرئيسة:** أبلغت اللجنة بأن وفود الإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وبوروندي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، والكويت، وليبيريا، وليسوتو قد أعربت عن رغبتها في المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب.

مسألة الصحراء الغربية (تابع)

(A/AC.109/2022/17)

3 - **السيد سهراي (جمهورية إيران الإسلامية):** قال إن وفد بلده يؤيد العملية الجارية لتحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يُمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15). وينبغي للطرفين أن يشاركا في مفاوضات تجري تحت رعاية الأمم المتحدة، بحسن نية ووفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل تنفيذ القرارات والمقررات ذات الصلة بشأن الصحراء الغربية وأن يدعم شعب الإقليم في سعيه لنيل الاستقلال.

4 - **السيد دارو (دومينيكا):** قال إن وفد بلده يدعم جهود الأمين العام الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع مقبول للطرفين. وتؤيد دومينيكا تأييدا تاما المبادرة المغربية للحكم الذاتي وتنثي على حكومة المملكة المغربية لما تبذله من جهود إنمائية في أقاليمها الجنوبية، مما أدى إلى تحسين نوعية الحياة وزيادة الفرص وتطوير البنى التحتية والرعاية الصحية والتعليم والإسكان. وقد تجلّى الوجود الأجنبي المتزايد في الصحراء في افتتاح منظمة دول شرق البحر الكاريبي مؤخرا قنصلية هناك.

5 - **السيدة رامبالي (سانت لوسيا):** قالت إن بلدها تشرف باستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدت في الفترة من 11 إلى 13 أيار/مايو 2022، ويتطلع إلى استضافة مناسبات مماثلة في المستقبل. وأشارت إلى أن قرارات مجلس الأمن العديدة بشأن الصحراء الغربية رحبت بالجهود التي يبذلها المغرب، بما في ذلك مبادرة الحكم الذاتي، وأكدت من جديد دعم وفد بلدها لجهود الأمين العام والمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام إلى الصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا، الذي قام بزيارته الأولى إلى المنطقة في

الفترة من 12 إلى 19 كانون الثاني/يناير 2022. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالتزام المغرب باستئناف العملية السياسية بغية التوصل إلى حل توفيقي لهذا النزاع الإقليمي. وختمت قائلة إن وفد بلدها يتطلع إلى الزيارة الثانية التي سيقوم بها المبعوث الشخصي إلى المنطقة، ويأمل في أن يتسنى قريبا عقد دورة ثالثة من مناقشات المائدة المستديرة.

6 - **السيد زامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات):** قال إن وفد بلده يرحب بجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل المشاركة في عملية اجتماعات المائدة المستديرة وأن تستكشف كل وسائل التسوية السلمية المتاحة والمُعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وسيكون الحوار والتفاوض دون عقبات أو شروط مسبقة، وبحسن نية وروح من التوافق، أمرا أساسيا لدعم حق الشعب الصحراوي في اختيار مستقبله.

7 - **السيد دوران ميدينا (إكوادور):** قال إن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة تقرير مصير ويجب حلها من خلال المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين تمشيا مع مقاصد ومبادئ الميثاق وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو). وأعرب عن تأييد إكوادور التام لعمل المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية.

8 - **السيد راي (بابوا غينيا الجديدة):** قال إن وفد بلده يؤيد التوصل إلى تسوية سياسية تقوم على الحوار الشامل للجميع وحقائق الواقع العملي وروح حسن النية، ويشعر بالتفاؤل إزاء الدعم الدولي المتزايد للمبادرة المغربية للحكم الذاتي لعام 2007. كما يرحب بجهود الأمين العام وبالنهج الاستباقي الذي يتبعه مبعوثه الشخصي الجديد. وقد تكلل أول اجتماعين للمائدة المستديرة يجمع المغرب والجزائر وموريتانيا و"البوليساريو" بالنجاح، ويعد اتفاق الجهات المعنية على عقد جولة ثالثة بنفس الصيغة علامة إيجابية. وينبغي للأطراف الأخرى أن تحذو حذو المغرب في الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار. وختم كلمته قائلا إن وفد بلده يشيد بالجهود العديدة التي يبذلها المغرب والتي شملت الاستثمار في منطقة الصحراء، ودعم الانتخابات الحرة والنزيهة، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة في مواجهة تحديات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتيسير إنشاء بعثات دبلوماسية.

للجنة أن تقوم بزيارة إلى الصحراء الغربية، وهو أمر لم تقم به منذ عام 1975. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم جهود الاتحاد الأفريقي تمشيا مع خطة عام 1991 لتسوية مسألة الصحراء الغربية التي وضعتها تلك المنظمة.

12 - السيدة سلمان (المراقبة عن البحرين): قالت إن وفد بلدها يؤيد الجهود الجادة وذات المصادقية التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل سياسي لمسألة الصحراء المغربية. ويشمل ذلك المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي هي أفضل طريق نحو التوصل إلى حل دائم يمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويحترم سيادة المغرب ووحدته وسلامته الإقليمية. وأضافت أن البحرين أكدت من جديد دعمها للمغرب بافتتاح قنصلية لها في مدينة العيون بالصحراء المغربية في كانون الأول/ديسمبر 2020. وأشادت بجهود الأمين العام وبالزيارة التي قام بها مبعوثه الشخصي الجديد إلى المنطقة.

13 - السيدة ماريا دي خيسوس دوس ريس فيريرا (المراقبة عن أنغولا): قالت إنه على الرغم من مرور نصف قرن من الجهود المتواصلة، لم تتل آخر مستعمرة في أفريقيا استقلالها بعد بسبب الطريقة التي تجري بها العملية السياسية. وما دام توافق الآراء بعيد المنال، فإن الحالة الإنسانية ستتدهور وستزداد التوترات في شمال أفريقيا. والمطلوب هو إجراء حوار بناء يستند إلى مبدأ احترام الحدود القائمة على النحو المنصوص عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وينبغي للمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام أن يحاول المضي قدما بالمفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب بشأن الاستفتاء الذي اتفق عليه المجتمع الدولي، بينما ينبغي لمجلس الأمن أن يعمل على حماية السكان المدنيين الصحراويين من انتهاكات حقوق الإنسان. وأضافت أن وفد بلدها يشجع الأمم المتحدة على أن تضع موضع التنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي للتسوية في الصحراء الغربية التي قبلها كل من جبهة البوليساريو والمغرب ووافق عليها مجلس الأمن.

14 - السيد نيانغ (المراقب عن السنغال): قال إن السنغال تؤيد العملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس القرارات المتخذة منذ عام 2007، وتؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وبالمثل، ينبغي حل مسألة اللاجئين في تنويف وفقا لتلك القرارات. وقد تجلى حسن نية حكومة المغرب في التقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وفي نيسان/أبريل 2021، افتتحت السنغال قنصلية في

9 - السيدة كومي ميسامبو (المراقبة عن غابون): قالت إن غابون تؤيد تأييدا كاملا إجراء العملية السياسية في الصحراء المغربية تحت رعاية الأمم المتحدة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007. وأعربت عن الأمل في أن يتمكن المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية المعين حديثا من استئناف عملية المائدة المستديرة بالصيغة نفسها بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا والبوليساريو، وفقا للقرارات ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 2602 (2021). وأشارت إلى أن غابون تؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وتحظى بدعم دولي كبير. وقد أكد مراقبون دوليون شفافية ونزاهة انتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021 التي أجريت في المغرب، بما في ذلك الصحراء المغربية. كما احترمت المغرب وقف إطلاق النار احتراماً كاملاً، وينبغي للأطراف الأخرى أن تحذو حذوه. ولا تزال حالة اللاجئين في مخيمات تندوف تشكل مصدر قلق؛ إذ يجب احترام الحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعيشون هناك، بما في ذلك حقهم في تسجيل أنفسهم، تمشيا مع توصيات وكالات الأمم المتحدة.

10 - السيدة أرياس أورلوسكا (المراقبة عن الجمهورية الدومينيكية): قالت إن حكومة بلدها تؤيد الجهود التي يبذلها المغرب والأمين العام للتوصل إلى حل سياسي موثوق به ودائم ومقبول لمسألة الصحراء الغربية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتعامل بروح من التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية.

11 - السيد سيسا (المراقب عن بوتسوانا): قال إن بوتسوانا تعرب عن تضامنها مع شعب الصحراء الغربية، التي هي آخر مستعمرة في أفريقيا، وتؤكد دعمها لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. فقد ظلت مسألة الصحراء الغربية مدرجة في جدول أعمال اللجنة لمدة قاربت السنتين عاما. وانقضى نحو 46 عاما على الفتوى التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام 1975. ومرت 30 سنة منذ وعد الشعب الصحراوي بإجراء استفتاء. ويعزى عدم إحراز تقدم خلال تلك العقود أساسا إلى العراقيل الأحادية الجانب التي وضعتها بعض الأطراف. وهذا ما تسبب في انهيار وقف إطلاق النار لعام 1991 في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وما أعقب ذلك من تصعيد للأعمال العدائية العسكرية، التي شملت هجمات على المدنيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام تنشيط عملية السلام وكفالة استئناف المفاوضات الموضوعية. وينبغي

وتكامل أفريقيا ككل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمن العام إلى الصحراء الغربية وعن أمله في أن يتمكن المبعوث الشخصي من استئناف عملية المائدة المستديرة بنفس الشكل ومع نفس المشاركين كما في السابق، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2602 (2021). وأشار إلى أن المغرب يستحق الثناء على جهوده التي تشمل، بالإضافة إلى المبادرة المغربية للحكم الذاتي، استثمارات في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للصحراء الغربية وإدخال تحسينات على البنية التحتية والصحة العامة. وختم بالقول إن وفد بلده يدعو جميع الجهات المعنية إلى التحلي بروح البراغمة والسعي إلى الحلول التوفيقية.

18 - السيد كونتي (المراقب عن غينيا): قال إن غينيا، بوصفها بلداً من بلدان الساحل، تولي اهتماماً خاصاً إلى النهوض بالحوار والتسوية السلمية في الصحراء المغربية. وهي ترحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمن العام وتأمل في استئناف عملية المائدة المستديرة مع نفس المشاركين كما في السابق. وأضاف أن حكومة المغرب أوفت بالتزاماتها امتثالاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وهي جديرة بالثناء لما وظفته من استثمارات في المنطقة. وشكر أيضاً حكومة المغرب على تيسير فتح قنصلية لغينيا هناك. وأعرب عن تأييد غينيا للمبادرة المغربية للحكم الذاتي وجهود الأمن العام لحل الأزمة.

19 - السيد مابهونغو (المراقب عن جنوب أفريقيا): قال إنه بعد ستة عقود من إدراج الصحراء الغربية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وبعد مرور ثلاثة عقود على دعوة مجلس الأمن إلى إجراء استفتاء، لم يحصل هذا الإقليم بعد على الحكم الذاتي الكامل. وأضاف أن بلده يؤكد من جديد دعمه لحق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية لعام 1975 وقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وينبغي للجنة أن تعمل على حماية الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الصحراوي، بما في ذلك حقه في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية وتقديم تقارير منتظمة إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية عن ظروفه. وينبغي للجنة أن توفد بعثة للحصول على معلومات مباشرة عن الوضع العام في الصحراء الغربية - وهي البعثة التي ستكون الأولى من نوعها منذ عام 1975 - وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في القيام بذلك أيضاً. وينبغي للدول الأعضاء أن تدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي

الصحراء المغربية، حيث يقيم حوالي 6 000 من رعاياها. وترحب السنغال بزيارة المبعوث الشخصي إلى المنطقة وتحث جميع الأطراف على استئناف عملية المائدة المستديرة. ويعد نجاح انتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021 ومشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في أعمال اللجنة علامتين إيجابيتين. وينبغي لجميع الأطراف أن تحترم وقف إطلاق النار لعام 1991.

15 - السيد شداد (المراقب عن الأردن): قال إن العلاقات الوثيقة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية قد أعيد تأكيدها في آذار/مارس 2021 مع افتتاح قنصلية أردنية في مدينة العيون المغربية. وأوضح أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب هي مقترح واقعي وجدي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويراعي خصوصيات المنطقة ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية. ويثني وفد بلده على الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز التنمية في الصحراء، بسبل منها كفالة استعادة السكان من موارد المنطقة، إضافة إلى مكافحة جائحة كوفيد-19. وختم قائلاً إن وفد بلده يثني أيضاً على جهود الأمم المتحدة ويشيد بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمن العام.

16 - السيد محرم (المراقب عن المملكة العربية السعودية): قال إن المملكة العربية السعودية تؤيد الجهود التي تبذلها المملكة المغربية لإيجاد حل سياسي يقوم على توافق الآراء، بناءً على قرارات مجلس الأمن وبرعاية الأمن العام. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باجتماعي المائدة المستديرة اللذين حضرهما المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو. وأعرب عن ترحيب الوفد أيضاً بمشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في اجتماعي المائدة المستديرة هذين وفي المناسبات التي ترعاها اللجنة. وأكد من جديد دعم بلده للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، ورحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمن العام. وقال إن المغرب ساهم في التنمية الاقتصادية للصحراء المغربية وتقدم حقوق الإنسان فيها، وأجرى انتخابات ناجحة هناك في أيلول/سبتمبر 2021، على نحو ما فعل في جميع أنحاء البلد. كما ساعد على مكافحة جائحة كوفيد-19 وتعزيز استقرار المنطقة من خلال احترام وقف إطلاق النار. وختم كلمته قائلاً إن المملكة العربية السعودية ترفض أي مساس بالمصالح العليا للمغرب أو التعدي على سيادته أو سلامته الإقليمية.

17 - السيد أرابا (المراقب عن بنن): قال إن بلده يؤيد جهود الأمن العام وقرارات مجلس الأمن الرامية إلى التوصل إلى تسوية توافقية لمسألة الصحراء الغربية، مما سيسهم في استقرار المنطقة المغاربية

والمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام لاستئناف عملية السلام في الصحراء الغربية من خلال مفاوضات مباشرة وموضوعية بين جبهة البوليساريو والمغرب. ويجب أن يكون الهدف النهائي من هذه المفاوضات هو تمكين الشعب الصحراوي من أن يمارس بحرية وديمقراطية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ونيل الاستقلال. وأوضح أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي مبادرة انفرادية ولا تستند إلى أي أساس في القانون الدولي. فهي مبادرة تقتض أن الصحراء الغربية جزء من المغرب، وهو موقف رفضته الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والاتحاد الأفريقي.

20 - السيد سينكا (المراقب عن بوركينا فاسو): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في التوصل إلى تسوية لمسألة الصحراء الغربية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام وعن أمله في أن ينجح المبعوث الشخصي في استئناف عملية المائدة المستديرة بنفس الصيغة ومع نفس المشاركين كما في السابق. وأضاف أن بوركينا فاسو تؤيد المبادرة المغربية للحكم الذاتي وتحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار. وختم كلمته قائلاً إن من شأن التوصل إلى حل سلمي للحالة أن يسهم في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل ككل.

23 - السيدة أسواه (المراقبة عن جيبوتي): قالت إن وفد بلدها يؤيد عملية سياسية تجري تحت الرعاية الحصرية للأمين العام من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع الإقليمي المتعلق بالصحراء الغربية على أساس حل توفيق. ومن شأن هذا الحل أن يعزز التعاون الإقليمي في المنطقة المغربية ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وأشارت إلى أن مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب تتماشى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وتوفر أساساً ممتازاً للمفاوضات. وأضافت أن المغرب يستحق الثناء على التزامه بوقف إطلاق النار وإجرائه انتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021 في الصحراء الغربية بطريقة حرة وشفافة دون وقوع حوادث.

21 - السيدة كوزي (المراقبة عن ناميبيا): قالت إن ناميبيا، بوصفها بلداً استفاد هو نفسه من جهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، تأمل في أن تتمتع الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في أفريقيا، بنفس الحرية في ممارسة الحق في تقرير المصير. وفي حين أن وفد بلدها يقدر تجديد ولاية بعثة المينورسو في تشرين الأول/أكتوبر 2021، فإنه يشعر بالقلق لأنه بعد مرور ثلاثة عقود وإنفاق موارد كبيرة، لا يزال الهدف الرئيسي للبعثة بعيداً عن التحقق. وناميبيا، باعتبارها عضواً حالياً في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تشجع المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام على العمل ضمن الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، من أجل التغلب على العقبات التي طال أمدها في عملية السلام المتعثرة. وقد دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأمين العام إلى أن يطلب من المستشار القانوني للأمم المتحدة أن يقدم رأياً قانونياً بشأن فتح قنوات في الصحراء الغربية. وينبغي للجنة أن توفد بعثة لتقصي الأوضاع على أرض الواقع.

24 - السيد رويز دياز (المراقب عن باراغواي): قال إن وفد بلده يسلم بأن مسألة تقرير المصير مسألة معقدة وبأن المصالح المتضاربة للسكان الأصليين والسكان الذين استقروا في إقليم معين نتيجة لمشروع استعماري يجب أن تؤخذ جميعاً في الاعتبار. ولا بد أيضاً أن تكون الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم نحو إنهاء الاستعمار، وبالتالي الاستجابة للمطالب القائمة منذ أمد بعيد، متوافرة بحيث لا تقتصر على فترة ولاية أي إدارة حكومية بعينها.

22 - السيد فاتي (المراقب عن غامبيا): قال إن وفد بلده يؤيد جهود المغرب، والعملية السياسية الجارية تحت رعاية الأمين العام، وتعيين

25 - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، أعرب عن تأييد باراغواي للقرارات التي اتخذتها المنظمة ودعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لمساعدة الطرفين على التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع يكون مقبولاً لكليهما.

26 - السيد المعاودة (المراقب عن قطر): قال إن قطر تدعم جهود الأمين العام وترحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام. وهي ترى أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي ينبغي أن تكون أساساً لأي

الشخصي الجديد للأمين العام وثقته من أن الزخم المتجدد الذي سيضيفه المبعوث الشخصي على العملية سيؤدي إلى حلٍ للمسألة يتماشى مع قرارات مجلس الأمن وتقارير الأمين العام ذات الصلة.

30 - السيد منديس (المراقب عن غينيا - بيساو): قال إن فعالية جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة قد تجلت في عملية المائدة المستديرة، التي يأمل وفد بلده أن يتمكن المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام من استئنافها. وأوضح أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الحل الأكثر براغماتية لمسألة الصحراء الغربية ولتحقيق الاستقرار في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل ككل. ونجاح انتخابات أيلول/سبتمبر 2021 ومشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء الغربية في عملية المائدة المستديرة هو ثمرة ما أظهرته الأطراف من واقعية وروح توافق. وأضاف أن المغرب يستحق الثناء على مساهماته في الصحراء الغربية في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة، بالإضافة إلى الجهود التي بذلها في مكافحة كوفيد-19. وختم بالقول إن غينيا - بيساو قامت، أسوة ببلدان أخرى، بفتح قنصلية لها هناك.

31 - السيد العرابوي (المراقب عن الجزائر): قال إن كثيرا من البيانات التي استمعت إليها اللجنة للتو تبين أن ضمير الشعوب الحرة لا يزال حيا. ومما يؤسف له أن جهود الأمم المتحدة قد وصلت إلى طريق مسدود، تاركة الصحراء الغربية ضمن الأقاليم الـ 17 غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجاعلة منها آخر مستعمرة متبقية في أفريقيا. ويؤدي تجمد الوضع إلى تقويض الثقة بين الطرفين، أي المغرب وجبهة البوليساريو، وزرع الإحباط في نفوس الشعب الصحراوي. وقد أكد العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الحق المشروع للشعب الصحراوي في تقرير المصير في سياق ترتيبات تتسق مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

32 - ومضى يقول إن ما يسمى بمبادرة "الحكم الذاتي" ليست أكثر من محاولة من المغرب لفرض أمر واقع استعماري حتى يتمكن من الاستمرار في نهب موارد الشعب الصحراوي. والدول التي تؤيد هذه المبادرة متواطئة مع محاولة المغرب الهيمنة على الإقليم من خلال فرض سيادته على أراض تقع خارج حدوده المعترف بها دوليا. وتلك المبادرة، أو أي خيار آخر لا يسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف من خلال استفتاء حر ونزيه، تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومذهبها في إنهاء الاستعمار ومع العديد من القرارات الصادرة عنها. ويضاف إلى ذلك أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية غير قادرة على القيام بالشكل المناسب

حل، وتنتهي على المغرب لمساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء المغربية.

27 - السيدة المطروشي (المراقبة عن الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها يؤيد بقوة المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي توفر مسارا جادا وذا مصداقية نحو التوصل إلى حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، مع الحفاظ أيضا على السلامة الإقليمية للمغرب. وقد بذلت حكومة المغرب جهودا جديرة بالثناء لتحسين حياة سكان الصحراء المغربية، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19. وأضافت أن وفد بلدها يرحب بدورتي مباحثات المائدة المستديرة اللتين عُقدتا، ويحث على مواصلة العملية التي بدأت في عام 2007 تحت الرعاية الحصرية للأمين العام ومبعوثه الشخصي. وتعزيزا للعلاقات التاريخية والاستراتيجية بين البلدين، فقد افتتحت الإمارات العربية المتحدة قنصلية لها في مدينة العيون بالأقاليم الجنوبية للمغرب. وقالت إن وفد بلدها يؤيد عمل بعثة المينورسو ويشدد على أنه يجب على جميع الأطراف الامتنال لوقف إطلاق النار.

28 - السيد ريوس سانشيز (المراقب عن المكسيك): قال إن المكسيك لا تزال ملتزمة بالتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع على الصحراء الغربية، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب أن تؤخذ إرادة الشعب الصحراوي في الاعتبار، ويجب دعم حقه في تقرير المصير من خلال تنظيم استفتاء مقبول من كلا الطرفين. وعلاوة على ذلك، يجب أن تظهر أصوات النساء والشباب بشكل بارز في أي حوار مستقبلي بين الطرفين. ولبعثة المينورسو دور حيوي يؤديه في كفالة الاستقرار ورصد وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى عملها الهام الذي تضطلع به في مجال إزالة الألغام والذي لا بد أن يستمر دون عوائق. وبالنظر إلى التقارير المثيرة للقلق عن انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ينبغي أن يكون هناك رصد أوثق لحقوق الإنسان ومساءلة أكبر في الإقليم.

29 - السيد مانيراتانغا (المراقب عن بوروندي): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة العملية السياسية التي تجري تحت الرعاية الحصرية للأمين العام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007. ويأمل وفد بلده أن تستمر عملية المائدة المستديرة بمشاركة الجزائر والمغرب وموريتانيا والبوليساريو. ومن شأن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي أن يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث

إيجابية، وأنه يجب احترام وحدة المغرب وسيادته. وقال إن الكويت تؤيد الموقف الموحد الذي اتخذته مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

37 - **السيدة ماكجيل** (المراقبة عن ليبيا): قالت إن ليبيا تؤيد العملية التي تجري تحت الرعاية الحصرية للأمين العام بغية التوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم للنزاع الإقليمي المتعلق بالأقاليم الجنوبية المغربية. وهي تدعم عملية المائدة المستديرة التي تتم بمشاركة المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ترحب بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام إلى الصحراء الغربية وتأمل في أن يتمكن من استئناف عملية المائدة المستديرة مع نفس المشاركين الأربعة وبنفس الصيغة كما في السابق. وأوضحت أن ليبيا تؤيد الخطة المغربية للحكم الذاتي، التي تحظى بدعم دولي متزايد، بوصفها حلا توفيقيا يتسق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وختمت قائلة إن وفد بلدها يرحب بانتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021، التي أجريت في أجواء تخلو من العنف وحظيت بإقبال كبير، ويرحب بمشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في الحلقات الدراسية الإقليمية والمناسبات التي ترعاها اللجنة.

38 - **السيد أويديا** (المراقب عن أوغندا): قال إن إنهاء استعمار الصحراء الغربية ينبغي أن يكون على رأس جدول أعمال اللجنة. وينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الجهود الإقليمية الرامية إلى إيجاد حل يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عن طريق تنفيذ خطة التسوية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإجراء الاستفتاء. وينبغي للجنة أن توفد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية، ستكون هي الأولى منذ سنوات عديدة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام.

39 - **السيد سعيد محمد حسين** (المراقب عن جزر القمر): قال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية التي تجري تحت الرعاية الحصرية للأمين العام على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما يرحب بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية ويأمل في أن يتمكن المبعوث الشخصي من استئناف عملية المائدة المستديرة مع نفس المشاركين الأربعة وبنفس الصيغة كما في السابق. وأضاف أن نجاح انتخابات 8 أيلول/سبتمبر 2021 ومشاركة الممثلين المنتخبين للصحراء المغربية في الحلقات الدراسية الإقليمية للجنة هي تطورات مرحب بها. وقد أدت الاستثمارات المغربية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمنطقة. وأعرب عن تأييد جزر القمر

برصد حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة؛ فمن غير المفهوم أن تكون هذه البعثة هي بعثة الأمم المتحدة الوحيدة التي لا تحتوي ولايتها على عنصر خاص بحقوق الإنسان. وستواصل الجزائر، بوصفها بلدا مضيفا، تقديم المساعدة للاجئين الصحراويين في تندوف حيث حظيت جهودها بثناء الوكالات الدولية.

33 - **السيد البرطي** (المراقب عن اليمن): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل توافقي مستدام في الصحراء الغربية. كما أنه يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي الجديد لاستئناف العملية السياسية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة منذ عام 2007. ومن الضروري إيجاد حل يحافظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل دون المساس بالسلامة الإقليمية للمغرب.

34 - **السيد كادياوتومبي** (المراقب عن زيمبابوي): قال إنه يجب على اللجنة أن تتمسك بموقفها الثابت الذي لا لبس فيه ومفاده أن الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وأن شعب الإقليم يتمتع بحق غير قابل للتصرف في تقرير المصير ينبغي له ممارسته من خلال استفتاء يجرى وفقا لخطة الأمم المتحدة للتسوية وقرارات ومقررات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام وعن أمله في أن يتمكن المبعوث الشخصي من استئناف العملية السياسية، تمشيا مع قرار مجلس الأمن 2602 (2021).

35 - **السيد كرافيد إي سيلفا** (المراقب عن سان تومي وبرينسيبي): قال إن وفد بلده يؤيد العملية السياسية التي تجري تحت رعاية الأمين العام وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهو يرحب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نفذتها حكومة المغرب، والتي حسنت حياة سكان الصحراء الغربية. كما أنه يحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون وعلى إبداء الإرادة السياسية وروح التوافق اللازمين.

36 - **السيد محمد** (المراقب عن الكويت): قال إن وفد بلده يؤيد جهود الأمين العام. وقد اتسم اجتماعا المائدة المستديرة السابقان بالمشاركة البناءة من جانب أصحاب المصلحة الأربعة جميعا، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يؤدي الزخم الذي ولده الاجتماعان إلى دفع العملية قدما صوب حل سياسي توافقي يشرف عليه المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام. وأضاف أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي هي الخيار المتاح الأكثر

النظر، أي إنهاء الاستعمار. فممثل المغرب يصر على أن الحل الوحيد الممكن هو الحل الذي اقترحه. ومن الواضح أن هذا الموقف يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وولاية اللجنة. والدول المذكورة بوصفها تؤيد هذا الحل تتخذ هي أيضاً موقفاً ينتهك قرارات الأمم المتحدة. وممثل المغرب إنما يسعى إلى تحويل الانتباه بعيداً عن الموضوع قيد المناقشة، وهو إنهاء الاستعمار.

44 - السيد هلال (المراقب عن المغرب): قال إنه من حسن الحظ أن ممثل الجزائر ليس مدرسا، لأنه كان سيُنشئ جيلا من الطلاب الذين يجهلون التاريخ. فالصحراء مغربية وسوف تبقى كذلك. ولقد استمعت اللجنة من فورها إلى وفود عديدة تقول الشيء نفسه بالضبط. أما ممثل الجزائر، فإنه ضالع في الإرهاب الفكري بإصراره على أن الوفود الأخرى هي إما مع الجزائر أو ضدها. وهو بذلك لا يحترم القرارات والعمليات الدولية المشروعة. لقد فرضت الجزائر حربا دارت رحاها لمدة 45 عاما، وعرقلت التقدم في المنطقة المغربية لمدة 35 عاما، وقوّضت وقف إطلاق النار والاتفاقات العسكرية، وهي الآن تصدر الأوامر التي يراد بها زعزعة استقرار المنطقة. وتساءل قائلا، إن لم تكن الجزائر طرفا في النزاع، فلماذا نشرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ذلك اليوم نفسه بياناً تطلب فيه من الجزائر، بوصفها بلدا مضيفا، توضيح ما آل إليه مصير أحد المختطفين الصحراويين؟

45 - السيد العربي (المراقب عن الجزائر): قال إن ممثل المغرب يحاول مرة أخرى تغيير الموضوع وتحويل مسألة إنهاء الاستعمار إلى نزاع ثنائي. فإذا كان المغرب يعتقد حقا أن الصحراء الغربية جزء من الأراضي الخاضعة لسيادته، فلماذا وافق على تقسيمها مع موريتانيا في عام 1976؟ وعلاوة على ذلك، قد لا يعرف الكثيرون أن المغرب اقترح، قبل ذلك، التقسيم مع الجزائر، وهو ما رفضته الأخيرة.

46 - السيد هلال (المراقب عن المغرب): قال إن فكرة أن المغرب قد اقترح يوما تقسيم الصحراء مع الجزائر هي خبر الساعة الذي يتكشف له ولبقية العالم الآن. وإنه لمن علامات النفاق أن تتحدث الجزائر عن تقرير المصير في حين أنها احتلت منطقة القبائل بالقوة منذ استقلال الجزائر في عام 1962 وعاملتها على أنها سجن مفتوح. وعلى النقيض من ذلك، كانت الصحراء المغربية مغربية وستظل دائما مغربية.

للمبادرة المغربية للحكم الذاتي. وقال إن بلده افتتح قنصلية في العيون، ويسره رؤية بلدان أخرى تفعل الشيء نفسه. ودعا جميع الأطراف إلى الاقتداء بالمغرب في الالتزام الكامل بوقف إطلاق النار.

40 - السيد هلال (المراقب عن المغرب): قال إن مغربية الصحراء المغربية حقيقة تاريخية وقانونية وسياسية لا جدال فيها، وإن الصحراء المغربية ستظل جزءا من الوطن المغربي أبدا الدهر. وأضاف أن المغرب ما زال يشارك في العملية السياسية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة حصرا بغية إيجاد حل للنزاع الإقليمي. ويشمل ذلك المشاركة في عملية المائدة المستديرة إلى جانب الجزائر وموريتانيا و "البوليساريو". والحل السياسي التوفيقى الواقعي والعملي وذو المصداقية الذي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقه يتجسد في الواقع في الخطة المغربية للحكم الذاتي، في سياق سيادة المغرب وسلامته الإقليمية. وهذا الحل يكتسب دعما دوليا متزايدا، كما يتضح من البيانات التي استمعت إليها اللجنة للتو. فبالإضافة إلى غالبية الدول العربية والأفريقية، يشمل مؤيدو هذا الحل الآن كلا من إسبانيا وألمانيا ورومانيا وصربيا والفلبين وهنغاريا وهولندا.

41 - واستطرد قائلا إنه خلافا للتلفيقات الخادعة لبعض الأطراف، تمثل الصحراء المغربية ملاذا للسلام والاستقرار والازدهار يستقطب المستثمرين والسياح ويجتذب المناسبات الدولية. وفيها يتمتع السكان بالحقوق المدنية والسياسية الكاملة ويسجلون أعلى معدلات المشاركة السياسية مقارنة بأي منطقة من مناطق المغرب، وهو الأمر الذي أكدته الانتخابات الأخيرة التي جرت في 8 أيلول/سبتمبر 2021 والتي شهدت إقبالا بلغت نسبته 63 في المائة وأسفرت عن انتخاب ديمقراطي للممثلين الشرعيين للصحراء المغربية، الذين مثل بعضهم أمام اللجنة.

42 - وواصل كلمته قائلا إنه لما يؤسف له أن الجزائر ما فتئت تستخدم ما يسمى "تقرير المصير" كذريعة لإثارة النزاع الإقليمي. وينبغي للجزائر ألا تختبئ وراء "مركزها كمراقب"؛ فهي الطرف الرئيسي المسؤول عن إطالة أمد النزاع. وإن رفضها العودة إلى عملية المائدة المستديرة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره 2602 (2021)، يعد إهانة لمجلس الأمن والقانون الدولي.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

43 - السيد العربي (المراقب عن الجزائر): قال إنه لو كان مدرسا، لكان عليه أن ينبه ممثل المغرب لخروجه عن الموضوع. فبيد أنه من المستحيل إشراكه في مناقشة مسؤولة بشأن الموضوع قيد

مسألة ساموا الأمريكية (A/AC.109/2022/1)

47 - الرئيسة: وجهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن ساموا الأمريكية (A/AC.109/2022/1).

48 - تسلمت، نائبة الرئيسة، السيدة فرنانديز بالاسيوس (كوبا) رئاسة الجلسة.

مسألة أنغويلا (A/AC.109/2022/2)

49 - الرئيسة: وجهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن أنغويلا (A/AC.109/2022/2).

50 - استأنفت السيدة ماغواير (غرينادا) رئاسة الجلسة.

مسألة برمودا (A/AC.109/2022/3)

51 - الرئيسة: وجهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن برمودا (A/AC.109/2022/3).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

52 - الرئيسة: قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

53 - السيدة سيمونز (المدعية العامة ووزيرة الشؤون القانونية والإصلاح الدستوري في برمودا): قالت إن حكومة برمودا فخورة بتاريخها البرلماني، وبتوليها شؤون حكمها الذاتي لأكثر من 350 عاما بأقل قدر من التدخل من جانب المملكة المتحدة، وبديمقراطيتها الدستورية التي دامت 53 عاما. وتظل برمودا، بكل المقاييس الموضوعية، مجتمعا متقدما يتسم بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. غير أن تدخل المملكة المتحدة في الشؤون الداخلية للإقليم ما فتئ يزعزع استقرار ديمقراطيته وينال من الرغبة الجماعية لأبناء برمودا في إدارة شؤونهم الخاصة. ففي المرسوم الدستوري لبرمودا لعام 1968، حُصّ الحاكم بسلطات معينة تمارس لخدمة مصالح المملكة المتحدة، وهو أمر يخيق نمو الإقليم ويوهن التطلعات المشروعة لشعبه. وعلاوة على ذلك، فإن المصالح المحلية لبرمودا وإرادة شعبها المعرب عنها ديمقراطيا كثيرا ما تتعارض مع مصالح المملكة المتحدة ومواقفها السياسية الداخلية، ومع ذلك فإن مواطني برمودا ليس لهم صوت أو تمثيل مباشر في برلمان المملكة المتحدة أو حكومتها التنفيذية.

54 - واسترسلت تقول إن الدساتير هي صكوك حية يتوقع تعديلها مع تطور المجتمعات. ومن المؤكد أن المجتمع في برمودا قد تطور منذ عام 1968 عندما دخل المرسوم الدستوري حيز النفاذ، وكان المقصود به حينها نقل برمودا إلى الاستقلال بنفس الطريقة التي شهدتها جزر البهاما. وقد تعالت الدعوات المنادية بإصلاح المرسوم الدستوري في جميع أنحاء الجزر قبل حتى أن يجف الحبر الذي كُتب به. وعلى الرغم من أوجه القصور الصارخة في المرسوم الدستوري، فإن التعديلات التي تتيح حق الاقتراع العام للراشدين في برمودا لم تُدخل عليه إلا في عام 2003، وهو تطور ناصره حزب العمال التقدمي، الحزب الحاكم الحالي، منذ فترة الستينيات من القرن الماضي. وكان إنشاء مكتب أمين المظالم تطورا دستوريا آخر يبين أن أبناء برمودا قادرون على الإشراف على إدارة مؤسساتهم العامة. وفي الآونة الأخيرة، اختبرت تحديات قانونية بارزة سلامة التفسير القانوني للفصل الأول من المرسوم الدستوري (حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد)، في حين أفضى انعدام العدالة في ممارسة وتقييد السلطات النابع من المرسوم الدستوري إلى نشأة قيود على الصعيد العملي.

55 - وتابعت تقول إن برمودا تؤمن دونما تحفظ بحق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، الذي هو حق تقوم عليه ولاية اللجنة، ويساورها القلق لكون 17 إقليما لا تزال غير متمتع بالحكم الذاتي، بما فيها برمودا. ولئن كانت برمودا قد أحرزت قدرا من التقدم نحو تقرير المصير، فسيظل إنهاء الاستعمار مجرد فكرة سامية بعيدة المنال ما لم يُنحَ الاستقطاب السياسي الذي طالما أحاط بالموضوع جانبا لتحل محله إرادة شعب يدرك تماما الترتيبات الدستورية الحالية والمستقبلية للإقليم من حيث صلتها بإنهاء الاستعمار.

56 - وأردفت قائلة إن حكومة برمودا تقر بالنتائج الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى برمودا، 2005 (A/AC.109/19/2005). وهي تحيط علماً بقرار الجمعية العامة 92/76 الذي شددت فيه الجمعية على أهمية تقرير لجنة استقلال برمودا الصادر في عام 2005 والذي يقدم دراسة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وأعربت عن أسفها لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضاء تحدد الاقتراحات في مجال السياسة العامة المتعلقة باستقلال برمودا. وإزاء هذه الخلفية، تعرب حكومة الإقليم عن التزامها المتجدد بوضع وتنفيذ استراتيجيات قانونية ودبلوماسية ترمي إلى تحقيق الإصلاح كمقدمة تمهد لإنهاء الاستعمار. وتعترف الحكومة الاستفادة

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

59 - **الرئيسة:** قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

60 - **السيد ناتاليو ويتلي** (رئيس الوزراء ووزير المالية في جزر فرجن البريطانية): قال إن تقرير لجنة التحقيق المعنية بجزر فرجن البريطانية نُشر في 29 نيسان/أبريل 2022. وفي 8 حزيران/يونيه، أعلن حاكم الإقليم ووزيرة خارجية المملكة المتحدة أن حكومة المملكة المتحدة لن تعلق جزئيا دستور جزر فرجن البريطانية. واتفقا، عوضا عن ذلك، على اقتراح قدمته حكومة الوحدة الوطنية للإقليم، يقضي بأن تنفذ تلك الحكومة التوصيات الواردة في التقرير وإصلاحات أخرى على مدى سنتين، في ظل استمرار الحكم الديمقراطي. وهذا النهج هو النهج الأمثل بالنظر إلى أن الحاكم مسؤول عن الخدمة العامة والأمن وإدارة المحاكم، في حين أن رئيس الوزراء ووزراء الحكومة والوزراء المنتخبين مسؤولون عن إدارة الوظائف المتبقية للحكومة.

61 - ومضى يقول إنه لئن كان من الوارد أن تصدر حكومة المملكة المتحدة أمرا مجلسيا يعلق الدستور جزئيا إذا قدرت أن التنفيذ لا يسير على نحو مرض، وهو ليس بالوضع الأمثل، فإن حكومة الإقليم ماضية قدما في إصلاحاتها المقترحة التي تعتبرها في صالح شعب جزر فرجن البريطانية، بل هي تحرز في بعض الحالات تقدما أكبر مما أوصى به تقرير لجنة التحقيق.

62 - واستطرد فقال إن شعب الإقليم لديه توقعات مشروعة بأن يدير ممثلوه المنتخبون شؤون الحكم بأمانة ونزاهة وأن ينفذوا الإصلاحات اللازمة لتعزيز المؤسسات الحكومية. وقد اتخذت حكومته بالفعل خطوات هامة كجزء من التزامها بتغيير الطريقة التي تدبر بها شؤون الشعب، بغية تحويل جزر فرجن البريطانية إلى ديمقراطية نموذجية ذات اقتصاد يعود بالمنفعة على الجميع. وأعرب عن الترحيب الشديد بما يمكن للشركاء الدوليين والإقليميين تقديمه من دعم ومساعدة تقنية لتحقيق هذا المسعى. وفي حين أن التغيير لن يكون سهلا، فإن الإصلاح سيعزز الحوكمة، ومعها تقرير المصير، لأن شعب الإقليم يتحمل المسؤولية عن تحسين مؤسساته ونظم حكمه.

63 - وواصل كلامه قائلا إنه في حين أن الأولوية العليا لحكومة الإقليم هي الإصلاح، فإنها لا تزال تعمل على تعبئة المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المديين المتوسط والطويل. وستكون

من توصيات لجنة استقلال برمودا وملاحظات بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى برمودا فيما يتعلق بتثقيف السكان بشأن الإصلاح الدستوري وتقرير المصير والخيارات الثلاثة التي تعترف بها الأمم المتحدة، وهي الاستقلال أو الاندماج في دولة مستقلة أو الارتباط الحر بدولة مستقلة، من أجل تمكين أبناء برمودا من اعتماد خيارات مستتيرة فيما يتعلق بمركزهم في المستقبل. ومن شأن هذا النهج أن يشكل خروجاً ملحوظاً عن الموقف الذي تبنته المملكة المتحدة تاريخياً والذي بموجبه تقتصر الخيارات على الإبقاء على الوضع الراهن أو اختيار الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، ستصدر برمودا تكليفا بإجراء تقييم للحكم الذاتي في المستقبل القريب للتأكد من إمكانية تحقيق المعايير الدنيا المطلوبة لخيارات المركز السياسي التي تتيح نيل الحكم الذاتي بصورة كاملة.

57 - وأوضحت أن الوقت قد حان لكي يكون لجيل جديد من أبناء برمودا رأي نشط في عملية إصلاح دستوري ذات صلة باحتياجاتهم، وهي مدخلات حرمت منها الأجيال الماضية إلى حد كبير نتيجة للإقصاء التاريخي والتفاوتات في مستوى التمثيل السياسي والحقوق السياسية. ولا يمكن لبرمودا أن تأمل في التغلب على أزمة المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر والهجرة وعدم استقرار الأسواق العالمية وتعطل سلسلة الإمداد، أو ما شابه ذلك من الأزمات العالمية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الدول والأقاليم الجزرية الصغيرة، بينما هي تعاني من انعدام اليقين بشأن ما إذا كانت المملكة المتحدة ستحترم وتحمي مصالح شعب برمودا. ولذلك، يلزم وضع ترتيب دستوري جديد مع المملكة المتحدة، يقوم على الشراكة المتساوية والاحترام المتبادل والقيم المشتركة. ومن شأن دستور حديث أن يكرس تلك الحقوق وغيرها من الحقوق الديمقراطية في وثيقة يقوم بصياغتها أبناء برمودا لصالح برمودا. وستظل حكومة برمودا ملتزمة التزاما راسخا باجتماعات جميع بقايا الاستعمار المتغلغلة في هياكلها القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبتحقيق تقرير المصير لشعبها.

مسألة جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2022/4)

58 - **الرئيسة:** وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر فرجن البريطانية (A/AC.109/2022/4).

67 - وأُتبع ذلك بقوله إن من شأن المراجعة الدستورية أن تتيح لشعب جزر فرجن البريطانية فرصة للنظر في موعد تسليم المسؤولية عن الخدمة العامة والأمن الداخلي وإدارة المحاكم والشؤون الخارجية بصورة دائمة إلى الفرع التنفيذي المحلي المنتخب للحكومة. بيد أنه لكي يكون الإقليم مستعداً لذلك الانتقال بحلول نهاية العقد، فإنه سيحتاج إلى التعجيل بعملية تعزيز وبناء المؤسسات لتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة. ويجب أن يمضي الإصلاح بسرعة لكي يرسخ في المجتمع التغييرات المطلوبة للتوسع في تقرير المصير. وستكون المساعدة والدعم المقدمان من المملكة المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي والأمم المتحدة حاسمين في إعداد جزر فرجن البريطانية للخطوات التالية.

68 - السيد سبنسر (أنتيغوا وبربودا): قال إن حكومته تشعر بالقلق لأن جزر فرجن البريطانية لا تزال مقيدة بسلاسل الاستعمار، وهي حالة فاقمتها لجنة التحقيق. فبعض التوصيات المقترحة تشير إلى اتباع نهج يؤدي إلى نتائج عكسية إزاء الحوكمة. وقد أثبت شعب جزر فرجن البريطانية قدرته على الحكم الذاتي لسنوات. ولذلك، ينبغي أن يتمتع هذا الشعب بالاستقلال الذاتي الذي يمكنه من حل أي مشاكل وطنية تتعلق بالتنمية الاجتماعية والحوكمة. وتعكس حكومة الوحدة الوطنية رغبة شعب الإقليم في تشكيل حكومة تمثل مصالحه وتتجاوز الأحزاب السياسية. ويمكن لجزر فرجن البريطانية أن تكفل الحوكمة الرشيدة باعتماد الشفافية والمساءلة، وينبغي أن تتمتع بحرية ممارسة حقها في تقرير المصير.

69 - السيدة ويليامز (غرينادا): قالت إن الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي توصلان دعم التقدم السياسي والدستوري والاجتماعي - الاقتصادي للأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بوصفه جزءاً لا يتجزأ من العملية الشاملة للتكامل الإقليمي. وتؤيد الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي قرار حكومة جزر فرجن البريطانية المنتخبة حسب الأصول الترحيب بتوصيات لجنة التحقيق والتزام الحكومة بالعمل مع المملكة المتحدة لمعالجة مواطن الضعف المحددة في تقرير اللجنة.

70 - واستدركت قائلة إنه في حين ترحب غرينادا بهذه التوصيات، فإنها تؤيد الممثلين المنتخبين لشعب جزر فرجن البريطانية في اعتراضهم على التوصية الداعية إلى تعليق أجزاء من الدستور والعودة إلى الحكم المباشر. فالمسؤولية التاريخية عن تعزيز الحوكمة في الإقليم يجب أن يضطلع بها ممثلوه المنتخبون وشعبه.

الخطوة الوطنية للتنمية المستدامة التي أوشك على الانتهاء منها بمثابة خريطة طريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتواصل حكومة الإقليم تنفيذ خطة التنفيذ القطرية، التي تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي طرف أيضاً في برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للشباب، تنفذه وكالات الأمم المتحدة في الإقليم. وقد أيدت إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي، بهدف تأمين جولة جديدة من الدعم للفترة 2022-2026. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للتعاافي الاجتماعي - الاقتصادي بعد الجائحة، في حين تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المساعدة التقنية من أجل التنمية المستدامة. وتواصل حكومة المملكة المتحدة توفير اللقاءات ضد كوفيد-19.

64 - وختم كلامه قائلاً إنه مع استمرار تعافي جزر فرجن البريطانية من الجائحة، تعمل حكومة الإقليم على رصد الأثر الاجتماعي لتضخم الاقتصاد العالمي وارتفاع تكاليف الوقود والطاقة، وتتعاون مع القطاع الخاص في حفز الاقتصاد والتعجيل بنمو قطاع السياحة.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

65 - الرئيسة: قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفق الممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، للجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

66 - السيد إيعازر بينيتو ويتلي: تكلم بصفته الشخصية، فقال إن آثار الأزمة في جزر فرجن البريطانية تتيح فرصة لوضع الإقليم على المسار الصحيح للحصول على الحكم الذاتي الكامل. فمن شأن الإصلاحات التي تنفذها حكومة الوحدة الوطنية أن تعزز الضوابط والموازن اللازمة لكي يعمل نظام الحكم بفعالية مع مرور الوقت. وتشكل المراجعة الدستورية المرتقبة ملمحاً هاماً من ملامح عملية الإصلاح التي اقترحتها حكومة الوحدة الوطنية، والتي بموجبها ستحدّد اختصاصات المراجعة الدستورية آلية لنقل السلطات التي يختص بها الحاكم إلى حكومة الإقليم المفوضة في المستقبل دون الحاجة إلى مزيد من التغيير في الدستور. ومن المرجح، في ضوء ذلك، أن يتضمن الدستور المقبل للإقليم موعداً لتغيير مركزه السياسي، وهو ما يمكن أن يستند إلى الخيارات التي تعترف بها الأمم المتحدة.

مسألة جزر كايمان (A/AC.109/2022/5)

71 - **الرئيسة:** وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر كايمان (A/AC.109/2022/5).

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2022/7)

72 - **الرئيسة:** وجّهت الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن بولينيزيا الفرنسية (A/AC.109/2022/7).

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

73 - **الرئيسة:** قالت إن ممثلي الأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقا للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

74 - **السيد ريغاداس** (نائب مندوب بولينيزيا الفرنسية للشؤون الدولية): قال إن بولينيزيا الفرنسية ما فتئت تبني استقلالها الذاتي منذ أكثر من 40 عاما، بعد أن تفاوضت وحصلت على مركز الحكم الذاتي لأول مرة في عام 1984. وقد حدثت تطورات كبرى في وقت لاحق في أعقاب مفاوضات مكثفة بين مسؤولي بولينيزيا الفرنسية المنتخبين وفرنسا. فبموجب القانون الأساسي لعام 2004 بشأن مركز الحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية، يعد الإقليم أحد بلدان ما وراء البحار التابعة للجمهورية الفرنسية، وهو يحكم نفسه بحرية وديمقراطية من خلال ممثليه المنتخبين وعن طريق الاستفتاء المحلي. وتضمن الجمهورية الفرنسية مركز الحكم الذاتي لبولينيزيا الفرنسية وتعزيز تنمية هذا المركز من أجل توطيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإقليم، مع احترام مصالحه وخصوصياته الجغرافية وهوية سكانه.

75 - ومضى يقول إن الحكم الذاتي الذي تتمتع به بولينيزيا الفرنسية ليس سيادة كاملة، لكنه يمنح الإقليم سلطات كافية لرسم مستقبله ويناسب الغالبية العظمى من أبناء بولينيزيا الفرنسية، كما يتضح من نتائج الانتخابات العامة التي تجرى كل خمس سنوات. فالاستقلال المالي لبولينيزيا الفرنسية يسمح لها بالتحكم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمستوى من الحكم الذاتي يسمح له بالمشاركة بثقة في القضايا الإقليمية والعالمية. وقد أدرجت بولينيزيا الفرنسية أهداف التنمية المستدامة في سياساتها العامة وقدمت تقريرها الأول عن التنفيذ إلى الأمين العام ووحدة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة. وأعرب المتكلم عن الأمل في أن تُذكر هذه الجهود في القرار المتعلق ببولينيزيا الفرنسية الذي ستعتمده اللجنة.

76 - وأضاف قائلا إنه من المحير، في ضوء ذلك، أن يشار في الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة 95/76 إلى تقييم أجراه خبير استشاري مستقل خارج بولينيزيا الفرنسية والأمم المتحدة، خلص إلى أن البلد لم يستوف معايير الحكم الذاتي الكامل. فهذا القول يشكل إهانة للممثلين المنتخبين الذين ناضلوا لأكثر من أربعة عقود من أجل تحديد المركز الحالي للإقليم.

77 - وأوضح أن بولينيزيا الفرنسية ستشارك في مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات المقرر عقده في لشبونة في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022. فالتزام الإقليم بحماية مياحه هو أمر هام بالنظر إلى أن الإدارة المستدامة للموارد البحرية وحماية المجالات البحرية هما وحدهما العاملان الكفيلان بضمان الاكتفاء الذاتي للإقليم وازدهار أجياله المقبلة.

78 - وختم كلامه قائلا إن بولينيزيا الفرنسية تستفيد من إطار مؤسسي يضمن احترام الحريات الفردية نتيجة لاستقلالها الذاتي. فأبناء بولينيزيا الفرنسية أحرار في أن يكونوا على سجيبتهم، وأن يعبروا عن أنفسهم بلغاتهم الخاصة، وأن يعيشوا وفقا لقيمهم ونظمهم العقائدية. ولا تعتقد الغالبية العظمى من السكان أن الإقليم مستعمرة بحاجة إلى إنهاء الاستعمار، وحكومة الإقليم تكفل أن تكون شراكتها مع فرنسا عادلة ومتوازنة.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

79 - **الرئيسة:** قالت إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفق الممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، للجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم يغادرون الجلسة بعد الإدلاء ببياناتهم.

80 - **السيد كوربن** (مشروع الدراسات المتعلقة بالتبعية): قال إن التنفيذ غير الكافي لولاية إنهاء الاستعمار لا يزال يؤخر تقرير المصير للأقاليم غير المتمتع بالحكم الذاتي. وبدون هذا التنفيذ، سيستمر اعتماد القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار دون مساءلة. ومسألة بولينيزيا الفرنسية خير مثال على ذلك.

81 - وأوضح أن الجمعية العامة ستتخذ في هذا العام قرارها العاشر الذي تؤكد فيه من جديد أن إعلان إنهاء الاستعمار ينطبق على بولينيزيا الفرنسية وتعترف بأن الحكم الذاتي الإداري للإقليم، على عكس الاستقلال الذاتي السياسي، لا يستوفي معايير الحكم الذاتي الكامل المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن إضفاء الشرعية على عدم المساواة السياسية لا يتسق مع الميثاق. ولقد كان

المسلم به دوماً أن هذه الترتيبات المتعلقة بالأقاليم هي ترتيبات تحضيرية للحكم الذاتي الكامل، وليست تجسيدا له.

82 - وتابع يقول إن الفحص المتعمق لهذه النقاط كان محدودا لأن الدولة القائمة بالإدارة امتنعت، في انتهاك للميثاق، عن إحالة المعلومات إلى الأمم المتحدة منذ أن تم تعيين الإقليم مرة أخرى إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، لا تتيح أساليب عمل اللجنة إعداد تحليل مفصل لترتيبات التبعية تلك، بل هي تقصر المناقشة على التعبير عن الآراء المتنافسة. ولذلك، سيكون من المناسب الشروع في برنامج عمل خاص بحالة بولينيزيا الفرنسية من أجل تقييم التعقيدات المحيطة بترتيب التبعية الحالي. وحرى بأولئك الذين يناصرون إضفاء الشرعية على الوضع الراهن أن يرحبوا بهذه الفرصة لتبرير موقفهم. ومن شأن برنامج عمل من هذا القبيل أن يمهد الطريق لعملية حقيقية لإنهاء الاستعمار. كما أن إيفاد بعثة زائرة إلى بولينيزيا الفرنسية هو أيضا نقطة التقاء بين الأحزاب السياسية، وسيكون عنصرا هاما في المناقشة.

رُفعت الجلسة الساعة 18:15.